http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1973) السنة الثامنة - الأحد (28) تشرين الثاني 2010

رئاسة إقليم كردستان توضّح أسباب صدور العفو الخاص

□ أربيل / المدى

أصدرت رئاسة إقليم كردستان بياناً أوضحت فيه جوانب من العفو الخاص الذي أصدره رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لمناسبة عيد الأضحى المبارك، بعد ان اتخذت العديد من صحف إقليم كردستان في السليمانية من هذا العفو ذريعة للقيام بتحريض مجاميع نسوية وأشخاص آخرين وخصوصا في خارج الوطن ورسم صورة خاطئة في أذهانهم ودفعهم بالضد من المؤسسات والقيادات الشرعية في الإقليم، في وقت لا يمتلك هؤلاء السيدات والسادة المعلومات الوافية عن التفاصيل القانونية لهذا الموضوع.

وجاء في البيان الذي تلقت المدى نسخة منه:

١- يحق لرئيس إقليم كردستان إصدار العفو الخاص عن المحكومين وفقا للفقرة (السادسة) من المادة (العاشرة) من قانون رئاسة الإقليم المعدل والمرقم (١) لعام ٢٠٠٥، وهذا الحق مثبت في مشروع دستور الإقليم، كما منح الدستور العراقي الحق نفسه لرئيس جمهورية العراق، لذا، فإن هذا الحق هو حق قانوني ودستوري وليس خرقاً لسيادة القانون.

وإن هذه الصلاحية في أغلب دول العالم قد مُنحت لرئيس الدولة سواءً كان رئيسا للجمهورية أو ملكا، كفرصة أخيرة يتم منحها للمحكومين من منظور التعاطف الإنساني والاجتماعي أو لدواع سياسية واجتماعية والمصلحة العامة، حيث يتم إصدار عفو خاص بعد وصول حكم المحكمة الى الدرجة القطعية وتنقطع معها علاقة المحكمة بالمحكوم، لذا فإن العفو الخاص لا يعتبر تدخلا في شؤون القضاء والمحاكم.

٢- وحول الصلح كقاعدة في موضوع العفو الخاص، نقول ان أنواع الصلح كافة لا يتم الأخذ بها، حيث يجب توفر شروط أخرى الى جانب الصلح، مثل قضاء غالبية مدة الحكم، أو إذا تسبب بقاء المحكوم في السجن قتل أشخاص آخرين بين طرفي الدعوى، كذلك تتم مراعاة الحالة العائلية والنفسية والصحية والسلوك الشخصي للمحكوم الذي يصدر بحقه العفو الخاص.

إن بلادنا لم تبلغ حتى الآن المستوى الذي عليه الدول الأوروبية، بل ما تزال الأعراف والتقاليد القبيلة تحكم الكثير من المجالات، ففي بلادنا كما الدول المجاورة أيضا، يُعد الصلح عرفا ويتم الأخذ به أحيانا في ما يتعلق بمسألة العفو الخاص ولكن الى جانب توافر معايير أخرى، وفي السابق تم الأخذ بمبدأ الصلح في إقليم كردستان كعامل دافع للعفو، مثلما هو مذكور في المادة (الثامنة) من القانون رقم (٤) لعام ٢٠٠٧ من قانون العفو العام في كردستان، التي نصت على اعتبار المصالحة متحققة إذا:

أولاً: كان المشتكي أو المدعي بالحق الشخصي قد تصالح أو تنازل عن حقوقه الشخصية في نفس الدعوى التي صدر فيها الحكم.

ثانيا: إذا تنازل عن حقوقه الشخصية بعد صدور الحكم أمام القضاء أو خلال ستين يوما من تأريخ صدور هذا القانون وتقرر المحكمة شمول المحكوم بالإعفاء وإطلاق سراحه".

٣- لم يتم إطلاق سراح أحد كونه حُكم عليه بسبب قتله المرأة، بل لكونه حوكم بسبب إزهاقه روح إنسان سواءً كان ذلك الإنسان المجني عليه رجلا أو امرأة.

وليس هناك أي قرار يمنع إصدار عفو عن قاتل امرأة، وان ما يقال عن وجود قرار لرئاسة الإقليم يمنع إصدار العفو بحق قاتل امرأة ليس بالصحيح، فقط هناك الفقرة (١١) من المادة (٧) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ وهو قانون العفو العام في كردستان الذي يخص القتل بذريعة (غسل العار)، حيث لم يشمله العفو العام في ذلك القانون، لأن لهذه الفقرة جانبين اثنين: الأول انها تتحدث عن جميع حالات القتل بدافع غسل العار وليس قتل المرأة فقط وثانياً لم يتم العمل بهذا القانون سوى (٩٠) يوما وذلك بالاستناد الى المادة (١٢) من القانون ذاته.

وأشار البيان الى ان الصحف التي أشرنا اليها تتحدث عن المحكوم صالح أحمد شريف والمعروف بـ(صالح مزلي)، والعفو الصادر من رئيس إقليم كردستان قد شمل المحكوم صالح أحمد شريف في دعوى واحدة وهي الدعوى المرقمة (٦٦٣/ج/٢٠٠٢) التي تتعلق بقضية قتل امرأة، وحالة القتل تلك وفقا لقرار محكمة السليمانية لم تكن مرتبطة بمسألة الشرف (غسل العار)، حيث تظهر في ملف دعواه ان هناك دعوى أخرى قد تم فصلها عن الملف، ولهذا نصت الفقرة (٢) من المرسوم الإقليمي لرئيس إقليم كردستان: "ان هذا العفو الخاص يشمل فقط تلك الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى والمذكورة إزاء أسمائهم"، وعند النظر في القائمة نرى بأن الدعوى المرقمة (٦٦٣/ج/٢٠٠٢) قد تم وضعها إزاء اسم صالح أحمد شريف، وتنص الفقرة (٥) من المرسوم: "المحكومون المدرجة أسماؤهم في القائمة المرفقة سوف يُطلق سراحهم فورا إذا لم يكونوا مدانين أو محكومين على جرائم أخرى"، وإذا كان صالح أحمد شريف محكوما على قتل امرأة أخرى لما أقدمت مديرية الإصلاح في السليمانية على إطلاق سراحه.

وفي جانب آخر إن عائلتي الجاني والمجني عليها قد وقعتا على محضر الصلح في المكتب الاجتماعي للاتحاد الوطني الكردستاني، وان آري عبد الله حسين ممثلا عن الطرف الأول ومجيد أحمد شريف ممثلاً عن الطرف الثاني قد وقعا على ذلك المحضر، ووقع المحضر (١٧) شخصية من الوجهاء أيضا كمصلحين وشهود، وان هؤلاء الأشخاص ووفقا لذلك الاتفاق يُعتبرون أصحابا للحقوق الشخصية تبعا للقانون، وتنازلوا عن حقوقهم أمام المحكمة.

إن صالح أحمد شريف لديه (٦) بنات وولد، ومن الناحية الاجتماعية يحق لهم أن يطلبوا إطلاق سراح والدهم الذي أمضى مدة (٩) سنوات و (٦) أشهر من فترة محكوميته في السجن.

وأكد بيان رئاسة الإقليم ان مشاريع المرسوم الإقليمي المتعلقة بالعفو الخاص قد تم إعدادها بعد دراسة ملفات المحكومين بشكل دقيق من قبل لجنة العفو الخاص في ديوان رئاسة الإقليم التي ضمت ثلاثة مدراء عامين، وبعد ذلك تم عرض المشاريع على لجنة أخرى موسعة ضمت الى جانب أعضاء لجنة الديوان، أعضاءً آخرين وهم: قاض واحد ممثلا عن مجلس القضاء لإقليم كردستان وقاض عن وزارة العدل، إضافة الى ممثل عن كل من وزارتي الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية وممثل عن جهاز الأسايش، وهذه اللجنة بحثت بشكل دقيق جرائم هؤلاء المحكومين الذين شملهم العفو، وبعد التمحيص والنظر الى تلك الملفات توصلت اللجنة الى النتيجة و صادقت على جميع التوصيات ورفعتها الى رئيس إقليم كردستان.

والجدير بالقول ان أي شخص من العوائل المعنية بهذا العفو لم يبد أي اعتراض ولم يرفع أي شكوى بهذا الخصوص، بل على العكس، شاهدنا ان المواطنين وخاصة عوائل المحكومين الذين تم إطلاق سراحهم قد غمرهم الفرح وعبروا عن مشاعر السعادة، شاكرين الرئيس بارزاني وداعين له ولحكومة إقليم كردستان بكل خير كي يكونوا دائما في خدمة مواطني كردستان، وان إقامة الاحتفالات في كثير من المناطق أثبتت بأن لهذا العفو الخاص ردود فعل إيجابية في أوساط الشعب، وان العفو منسجم تماما مع خصوصيات الشعب الكردستاني من حيث روح التسامح والتآخي والوفاق والصفح والتصالح والشفقة واحترام سيادة القانون.

من بين أربعة أفلام عراقية.. فيلمان كرديان يشاركان في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي

□ القاهرة / آكانيوز

أعلن الفنان المصري عزت أبو عوف رئيس مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، ان العراق يشارك في الدورة الـ ٣٤ من المهرجان بأربعة أفلام سينمائية منها: فيلمان كرديان أنتجا في إقليم كردستان العراق.

وقال أبو عوف لوكالة كردستان للأنباء، "لأول مرة يشارك العراق في المهرجان بأربعة أفلام سينمائية لمخرجين شباب، وهي تدخل أيضا في مسابقات الأفلام العربية وأفلام الديجيتال"، لافتاً إلى أن "اثنين من الأفلام العراقية المشاركة كرديان تم إنتاجهما في إقليم كردستان، ونحن نتشرف بهذه المشاركة الكبيرة التي ستفتح مجال للتعاون السينمائي بين مصر والعراق".

ومن المؤمل أن ينطلق مهرجان القاهرة السينمائي الدولي بدورته الـ ٣٤ في ٣٠ من الشهر الجاري، ويستمر لغاية التاسع من الشهر المقبل.

وأوضح أبو عوف ان "الفيلمين الكرديين المشاركين في المهرجان هما (ضربة البداية) و (خيالات المآتة)".

وفيلم "ضربة البداية" من إنتاج ٢٠٠٩ وإخراج شوكت كوركيشي وبطولة شوان عطوف و كوفار أنور وسهيلة حسن وناصر حسن، وتدور أحداثه حول مجموعة من الأسر المهاجرة تعيش في ملعب كركوك الدولي، حيث يربط الفيلم بين لعبة كرة القدم وتأثيرات الحرب على تلك الأسر.

وشارك الفيلم في عدة مهرجانات ونال عدداً من الجوائز منها: جائزة أفضل فيلم روائي طويل في الدورة الثالثة لمهرجان الخليج السينمائي، كما نال الجائزة التقديرية في مهرجان دبي، وجائزة من مهرجان بوسان الدولي بكوريا الجنوبية، وجائزة أفضل فيلم روائي شرق أوسطي طويل في الدورة العاشرة لمهرجان بيروت الدولي للسينما.

أما فيلم "خيالات المآتة" فهو من إخراج حسن علي وإنتاج العام الحالي، وتدور أحداثه حول أسراب الغربان التي تهاجم الأراضي الزراعية، ويحاول أصحابها حماية محاصيلهم، وخلال المعركة الشرسة التي تندلع بين الجانبين يقع أطفال القرية ضحية الصراع.

مع ازدياد أعداد الوافدين

مطلوب اهتمام أكبر بالمناطق السياحية في كردستان

□ أربيل / سها الشيخلي ووكالات

رغم المشاريع العمرانية والخطط التي أقرتها حكومة إقليم كردستان لتطوير الواقع السياحي، فان شكاوى الزائرين لمصايف الإقليم في زيادة، خاصة ما يتعلق منها بإمكان السكن، ناهيك عن الغلاء وارتفاع أسعار الخدمات المقدمة في المرافق السياحية، هذه الصورة عن سوء الخدمات تكاد تكون أكثر وضوحا في الأعياد التي اعتاد الناس التوجه فيها الى مدن الإقليم بدلاً من السفر الى الخارج، غير ان مسؤولين في الإقليم بدورهم يؤكدون إن جهوداً كبيرة تبذل لتنفيذ مشاريع جديدة، في حين ان أصحاب الفنادق والشركات يدعون حكومة الإقليم لتقديم المزيد من التسهيلات للقطاع السياحي ليتطور بنحو يواكب النمو المطرد في أعداد الوافدين واحتياجاتهم.

وكغيرها من المناطق السياحية تعاني شقلاوة كثرة عدد الوافدين إليها من بغداد ومناطق العراق الأخرى، وافتقارها للفنادق والمرافق السياحية الأخرى التي يمكن ان تقدم خدماتها المتنوعة للزائرين الذين أكدوا ان فرص السعادة والفرح تتقلص بسبب المصاعب الكثيرة التي يواجهونها، خاصة في عدم توفر أماكن ملائمة للسكن.

يقول علي الجبوري الذي توجه الى أربيل مع مجموعة من أصدقائه خلال الأيام التي سبقت عيد الأضحى المبارك، كنت آمل وأصدقائي توفير أماكن سكن او (كرفانات) وخيم للمنام، لذا قررنا زيارة أربيل قبل حلول العيد، غير ان الحجز المسبق للشركات السياحية وتعاقدتها مع أصحاب الفنادق حال دون ذلك.

وأضاف: نحن شباب ويمكن ان نتكيف مع الحالة ونتوسد الأرصفة، غير ان الصعوبة تكون كبيرة للعوائل.

زميله محمد خالد يقول: استغرب عدم الاهتمام المناسب لقطاع السياحة، خاصة وانه يعد مورداً مهماً، كما ان التوسع في إنشاء مثل هكذا مشاريع يمتص عدداً غير قليل من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، ويدعو الى توفير محفزات لتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع المهم.

المواطن أبو حيدر اصطحب عائلته من النجف الى شقلاوة آملا بالاستمتاع بأجوائها الخلابة، لكنه اصطدم بعدم توفر مكان لمبيت عائلته المؤلفة من ستة أفراد، ما حدا به للبحث عن عائلة تقبل باستضافتهم.

وقال إن سفرتهم "لم تخل من مصاعب تمثلت بالزحام الشديد بسبب عطلة العيد والتأخر لأكثر من ساعة عند مدخل أربيل بسبب الإجراءات الأمنية للعدد الكبير من الزوار الوافدين إلى إقليم كردستان"، مبينا أن أكثر ما أزعج عائلته هو عدم توفر أماكن للإقامة في شقلاوة.

وأضاف: أنه حصل على مكان للمبيت عند إحدى عوائل المدينة للإقامة معهم مقابل ١٥٠ ألف دينار ليلا لغرفة بسيطة مع حمام مشترك مع أفراد العائلة.

أما سلمان سعيد العبيدي، فيقول: اضطررت لأن أكون ضيفاً ربما ثقيلاً في بيت احد الأصدقاء بسبب عدم وجود مكان شاغر لي ولعائلتي في الفنادق والموتيلات والشقق، فكلها كانت محجوزة . ويضيف كنت متصورا ان أجد أماكن شاغرة في المناطق السياحية لكن ما وجدته عكس ما توقعته، لذا فقد كنت اضطر للعودة الى أربيل كل ليلة وعند بيت صديقي الذي لم أشأ ان أثقل عليه.

عدد آخر من السياح اشتكوا من غلاء الأسعار لاسيما المطاعم وغيرها من السلع كالخضراوات والفواكه.

فيقول المواطن البصري سعد محمد مع عائلته،، إن الأسعار "مبالغ فيها كثيراً، مطالباً السلطات المحلية بـ"متابعة الأسواق ومحاسبة المخالفين لأنهم يسيئون للإقليم بنحو عام".

ودعا المواطن البغدادي أميل إسماعيل، المسؤولين عن السياحة لـ"إقامة مهرجانات وفعاليات تسهم في تنشيط السياحة في إقليم كردستان"، لافتاً إلى أن هنالك حاجة للمزيد من أماكن الترفيه والخدمات عالية المستوى في كردستان لمواكبة ما تشهده دول الجوار من تطور يسهم في استقطاب ملايين السياح سنوياً.

وأوضح: أن في إقليم كردستان مقومات سياحية واعدة لكنها، إما غير مستثمرة أو تدار بنحو بدائي أو مهملة أساساً، وتابع أن ذلك يضعف منافسة مناطق الإقليم لنظيراتها من المناطق السياحية.

وأردف: أن من الضروري الاستعانة بالخبرات الخارجية لإنعاش السياحة في كردستان، مذكرا أن السياحة يمكن أن تكون دجاجة تبيض للإقليم ذهباً إذا ما أحسن استثمارها وإدارتها بطرق عصرية، بحسب رأيه.

من جانبه قال رجنبر عبد الستار وهو صاحب محل لبيع الكرزات في سوق شقلاوة إن المدينة شهدت نهضة اقتصادية لم تألفها من قبل، مبيناً أن ارتفاع الأسعار لم يكن مبالغا فيه نظرا لكثرة الطلب على البضائع واعتماد الأهالي على السياحة التي تقتصر على الأعياد ومواسم أخرى محدودة من السنة.

لكن عبد الستار انتقد من يبالغ في رفع الأسعار، عادا أن ذلك مخالفاً للشرع قبل القانون، بحسب تعبيره.

المدير العام للسياحة في أربيل، مولوي جبار، قال، إن الحكومة تدعم السياحة وتشجعها وتؤمن للعاملين في مجالها القروض والتسهيلات التي تتيح لهم توسيع أعمالهم، مبيناً: أن المديرية "اقترحت على مجلس الوزراء تقديم المزيد من التسهيلات، لكن الموضوع يحتاج إلى وقت.

ودلل على دعم الحكومة للسياحة بالإشارة إلى أن إحصائيات عام ٢٠٠٨ تؤكد وجود ٣٨ فندقاً في أربيل وخلال العامين الماضيين زاد عددها إلى ٨٠ فندقاً، منوها إلى أن المخطط الرئيس للمدينة لعام ٢٠١١ يضم العديد من المشاريع السياحية، فضلاً عن قيام المديرية بطبع نحو ١٠ آلاف نشرة تعريفية خاصة بالأماكن السياحية وتوزيعها على المطاعم والفنادق وإلى خارج الإقليم لتشجيع السياحة وجلب عدد أكبر من السياح.

وأفاد جبار أن الحكومة "تعمل على دعم القطاع الخاص وحفظ الأمن والاستقرار وتشجيع السياحة.

من جانبه قال قائممقام شقلاوة، دلاور ئومر، إن أيام المناسبات ومنها الأعياد تشهد زحاماً كبيراً، مشيرا إلى أن ٣٥٨٠ سائحا أقاموا في فنادق شقلاوة وموتيلاتها في عيد الأضحى، فضلاً عن الكثير من بيوتها.

وأضاف: أن المدينة تشهد توافداً سياحياً كبيراً طوال فصول السنة، مبيناً: أن اللجنة الأمنية في القضاء وفرت أجواء آمنة من خلال استعداداتها لمواجهة توافد هذا العدد الكبير من السياح وشكلت لجنة لمواجهة الحالات الطارئة، كما اعتدنا عقد الاجتماعات مع أصحاب الفنادق والمطاعم وباقي أصحاب الأعمال من بقالين وخبازين للتنسيق معهم بشأن استمرار فتح محالهم.

وأفاد أن المصايف التابعة لشقلاوة أو القريبة منها تفتقر لإمكانية احتضان هذا العدد الهائل من الزوار، لاسيما أن قضاء سوران والنواحي التابعة له فضلا عن مصيف هيران تفتقر للفنادق أو الموتيلات السياحية ما يؤدي إلى لجوء السياح للمبيت في أقرب مكان لهم وهو شقلاوة، لافتاً إلى أنه على الرغم من سعة شقلاوة وكثرة فنادقها إلا أنها لا تتمكن من مواكبة التدفق السياحي الكبير.

وأوضح أن سلطات القضاء وهيئة السياحة في شقلاوة عمدت خلال عيد الفطر الماضي إلى تجهيز الزوار بالخيم السياحية وفتح أبواب المدارس للعائلات للمبيت في صفوفها، مستدركاً، لكن الجو كان بارداً خلال عيد الأضحى المبارك ما جعل من المتعذر نصب المخيمات أو فتح أبواب المدارس للزوار.

وبشأن حل المشكلة مستقبلا، قال ئومر، إن هناك نحو ٧٠ مشروعا سياحيا غالبيتها موتيلات قيد البناء فضلا عن أخرى كثيرة قيد الدراسة.

أصحاب الفنادق في شقلاوة لهم مبرراتهم، ومنها أن شركات السياحة تحجز مرافقهم بالكامل قبل وقت مبكر من حلول المناسبات، بل وبعضها طوال أيام السنة، ما يصعب كثيرا من إمكانية حصول الزائر الذي يقدم بمفرده على محل إقامة.

صاحب فندق الزهور، وسط سوق شقلاوة، رستم عزيز، قال، إن شركات السياحية تعاقدت مع أصحاب الفنادق والموتيلات وحجزتها بالكامل مقدما للمجاميع السياحية التي تجلبها لزيارة الإقليم، مشيراً إلى أن أصحاب الفنادق والموتيلات يفضلون هذا النوع من التعاقد لأنه مضمون ولأن الشركات تتواصل معهم على مدى فصول السنة، بحسب تعبيره.

واشير عزيز، صاحب فندق آخر في شقلاوة، أشر سببا آخر للمشكلة يتمثل بـ"صغر مساحة شقلاوة" وعدم دعم الحكومة للسياحة فيها، مناشداً الحكومة تسهيل حصول رجال الأعمال وأصحاب المشاريع السياحية على قروض وغيرها من أوجه الدعم لتوسيع أعمالهم.

وقال إن فندقه يستوعب ١٧٠ شخصاً، وهناك مجال لتوسيعه إلى أربعة أضعاف لكنه لا يستطيع ذلك دون دعم مالي يتمثل بحصوله على قرض ميسر.

وتبقى أنظار وقلوب العراقيين معلقة على قمة جبل سفين الذي تقبع شقلاوة أسفله، وناحية هيران وقرية نازنين المشهورة ببساتين الفاكهة لاسيما الرمان، وغيرها من مناطق القضاء وإقليم كردستان الخلابة، آملين أن يعودوا إليها قريبا وهي أفضل استعداداً لاستقبالهم.

مناظر طبيعية من كردستان .. تصوير: ادهم يوسف

كردستانيات

المخبر السري

■ وديع غزوان

شهد مجلس النواب في جلسته الاعتيادية السادسة مناقشات واسعة بشأن المخبر السري ومطالبة بعض النواب بإلغاء دوره، في حين رأى البعض ضرورة إبقاء عمله و التعامل مع المعلومات التي ينقلها بدقة وتقليل الأضرار التي يمكن ان تلحق بالمواطن جراء عدم صحة المعلومات التي تحدث في بعض الأحيان.

ومع التقدير لكل الآراء التي طرحت، والتي سبق ان ناقشها المجلس في دورته السابقة دون التوصل الى حل بشأنها، فإن موضوع اعتماد المخبر السري كأسلوب في متابعة نشاطات العناصر المناهضة، ليس جديداً ومعتمداً عند كل الأنظمة الديمقراطية منها والدكتاتورية، غير ان الفرق يكمن في مدى الإيمان الفعلي بحقوق الإنسان والحفاظ على كرامته والتعامل مع المعلومة على وفق القانون وعلى قاعدة ان (المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، فالأنظمة الدكتاتورية وفي إطار نظرتها الى المواطنين واعتماد الشك والريبة عند كل رأي مخالف لنهجها مهما كان، تميزت بغلوها في استخدام هذا الأسلوب واستخدمته وسيلة لتصفية خصومها، خاصة اذا ما عرفنا أنها في منأى عن كل محاسبة وعدم وجود أجهزة رقابية فاعلة تحجم تصرفاتها، في حين ان الأنظمة الديمقراطية تحرص قدر الإمكان على التخفيف من سلبيات استخدام معلومات المخبر السري من خلال إجراءات بسيطة لا تحتاج الى كثير من الذكاء، في مقدمتها: تدقيق المعلومات ومحاسبة من يتعمد تضليل الأجهزة الأمنية، وتقليل الآثار السلبية على مواطنيها، ولكن مع ذلك حتى أكثر الدول ادعاءً او تمسكا بحقوق المواطن لا يمكنها الادعاء بإمكانية استغنائها عن عمل المخبر السري او عدم حصول تجاوزات هنا او هناك، خاصة في الأوقات التي تضطر فيها الى زيادة الاعتماد على معلومات المخبر السري مع ازدياد وتيرة المخاطر.

وفي بلدنا العراق واجهت الأجهزة الأمنية تحديات كبيرة من قبل فلول الإرهاب بشتى تسمياتها، رافقت ذلك حداثة تجربة القائمين على التحقيق وتعرضهم الى ضغوط كبيرة، دون ان ننسى ان بعض العاملين في الأجهزة الأمنية في الأنظمة التي تعاقبت على الحكم ان لم نقل كلهم مشبعون بثقافة التعذيب من أجل استخلاص المعلومات من المتهم، فهو إرث من الصعب إزالته من النفس بمحاضرات عن حقوق الإنسان او غيرها على أهميتها- وتحتاج الى متابعة وجهد ووقت.

لا نريد ان نبرر لأجهزتنا الأمنية او عناصرها ما قد يحدث من انتهاكات نتمنى ألا تحصل، ومازالت ذاكرة الكثير منا تحتفظ بصور عن آثار ما عانيناه طوال سنوات غير قليلة من عمرنا من ممارسات أجهزة تتلذذ بإلحاق الأذى بالمواطن وتختزن صور الخوف من زائر غير مرغوب فيه يطرق بابها ويقتاد احد أفرادها الى المجهول، وفوق كل ذاك فنحن مع أي صوت ينصف البريء، ونعلم ان كنوز الدنيا لا تعوض ما يصيب اي واحد منا عندما تهدر كرامته، كما اننا مثلما نخاف على أنفسنا من إخبارية كاذبة نخاف على أي مواطن آخر قريب او بعيد، لكننا مع ذلك لا نملك إلا ان نقبل بعمل المخبر السري في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهنا من عصابات الإرهاب، مع الحرص على تدقيق المعلومات قبل اتخاذ أي إجراء، والاهم من كل ذلك إصدار قانون يحاسب المخبر السري الذي يتعمد إعطاء معلومات كاذبة لانه يضلل الأجهزة من جهة، ومن جهة أخرى سعى بقصد الى إلحاق أذى غير قليل بالمواطن.

وفي كل الأحوال مطلوب إيجاد آلية لعمل هؤلاء وتدقيق خلفياتهم لانهم ربما يتعمدون الإيقاع بالأبرياء.